الأمم المتحدة

A/72/789/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
19 April 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦٠ (ب)

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٦٠٠ ٦٩١ ٤٨٨ دولار
النفقات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٧٠٠ ٦٩٣ ٤٨٠ دولار
الرصيد الحرّ للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٩٠٠ ٩٩٧ ٧ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨٣ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨[أ]	٩٠٠ ٩٥١ ٤٨١ دولار
نقص الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	١٠٠ ٠٤٨ ١ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٦٠٠ ٨٣٩ ٤٨٢ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	(٩٠٠ ٩٣٢ ١ دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٧٠٠ ٩٠٦ ٤٨٠ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

230418 230418 18-06327 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة (A/72/789). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص القوة المؤقتة على وجه التحديد.

ثانيا – تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ – اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٨٠، مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٦٩١ ٤٨٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٤٢ ٤٦٧ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٦٩٣ ٤٨٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٥٦ ٤٦٨ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٨,٤ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٩٠٠ ٩٩٧ ٧ دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة ١,٦ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٨٠٠ ٣٥٢ ٨ دولار، أي بنسبة ٢,٦ في المائة) وتحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٤٠٠ ٧٩٩ دولار، أي بنسبة ٠,٩ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٣٠٠ ١٥٤ ١ دولار، أي بنسبة ١,٧ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/630).

٣ – ويبيّن تقرير أداء الميزانية أن مبلغا مجموعه ٠٠٠ ١٥٦ ١ دولار أعيد توزيعه خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). وتعزى إعادة توزيع الأموال إلى استبدال معدات التشويش بالتدابير المضادة الإلكترونية الضرورية لكفالة سلامة الوحدات العسكرية وأمنها، واستبدال شاحنة إطفاء بالمطارات تعرضت لأضرار جسيمة. وكانت إعادة التوزيع من المجموعة الأولى ممكنة نظرا لانخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة لانخفاضٍ في الاحتياجات للسفر لأغراض التناوب يعزى إلى إبرام عقد جديد لاستئجار الطائرات، وتنفيذ ترتيبات التناوب العكسي. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/776) في الفرع الرابع أدناه.

٤ – وعند نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وأبدى المجلس في تقريره ملاحظات وأصدر توصيات تتعلق بالقوة بشأن المسألتين التاليتين: (أ) عدم امتثال نسبة ٣٦ في المائة من الرحلات التي تم الاضطلاع بها في إطار السفر الرسمي لسياسة الحجز المسبق قبل ١٦ يوما (المرجع نفسه، الجدول ثانيا - ١٦)؛ (ب) في إطار متابعة توصية سابقةٍ بأن تضمن القوة المؤقتة الموافقة على الأموال وإتاحتها للمشاريع السريعة الأثر (انظر A/71/5 (Vol II)، الفصل الثاني، الفقرة ٣٩٠)، أشار المجلس إلى أن القوة المؤقتة أكدت أن ثمانية اجتماعات للجنة استعراض المشاريع قد عقدت قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، مما أدى إلى التزام بأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع ميزانية المشاريع السريعة الأثر للفترة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفَّذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.**

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ما قدره ٢٠٠ ٢٨٠ ٣٨٨ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيبلغ مجموع النفقات التقديرية ٩٠٠ ٩٥١ ٤٨١ دولار، مما سيؤدي إلى نقص متوقع في الإنفاق قدره ١٠٠ ٠٤٨ ١ دولار، أي بنسبة ٠,٢ في المائة.

٦ - وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ على النحو التالي:

فئة الموظفين	*الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨* [أ]	*الوظائف المشغولة*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٠ ٣٦٢	٣٠,٩
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٢٥٤	٢٤٠	٥,٥
الموظفون الفنيون الوطنيون	٥١	٣٨	٢٥,٥
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٨٥	٥٤٨	٦,٣
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٢	٢	٠,٠
	–	–	–

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٧ - وأُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتغطية تكاليف القوة المؤقتة منذ إنشائها قد بلغ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ما قدره ٠٠٠ ٩٥٠ ٩٤١ ٨ دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ المذكور ٠٠٠ ١٣٤ ٨٢٦ ٨

دولار، فيتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٠٠٠ ٨١٦ ١١٥ دولار. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ الرصيد النقدي المتاح للقوة ٠٠٠ ٩٥٦ ٢٧٩ دولار، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ٢٩١ ٥١ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه قد جرى تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبذلك يتبقى رصيد قدره ٨٠٠ ٢٥٥ ٣١ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سُدِّد مبلغ ٠٠٠ ٨٨٢ ٢٢ دولار لتسوية ٥٣٦ مطالبة منذ إنشاء القوة؛ وثمة ٤ مطالبات لم يُبَت فيها بعد. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية المطالبات المعلّقة على وجه السرعة.**

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

٩ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وبموجب القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، وافق المجلس على تمديد الولاية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، وهو أحدث تمديد لتلك الولاية.

١٠ - وعملا بالقرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، أُجري استعراض استراتيجي للقوة المؤقتة في عام ٢٠١٧. وتتصل أهم التغييرات المقترحة المنبثقة عن هذا الاستعراض بما يلي: (أ) إعادة تشكيل القوة البحرية مما سيستتبع تخفيض عدد السفن من سبع سفن إلى ست سفن، وتخفيض أفراد الأطقم البحرية من ٢٠٠ ١ إلى ٩٠٠ فرد، وتخفيض عدد ساعات طيران الطائرتين العموديتين البحريتين من ٦٥٧ إلى ٣٠٠ ساعة؛ (ب) إعادة ندب وظيفة رئيس الموظفين المدنيين (مد-١) في مكتب رئيس البعثة وقائد القوة، في حدود الموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن تتم إعادة هيكلةٍ لشعبة دعم البعثة تقوم على هيكل ذي ثلاث ركائز (إدارة العمليات والموارد، وإدارة تقديم الخدمات، وإدارة سلسلة الإمداد)، وهو ما يتماشى مع النهج الموحد المتوخى على نطاق عموم البعثات الميدانية (انظر A/72/776، الفقرة ١١). ويَرِد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٦ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام.

باء - الاحتياجات من الموارد

١١ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٨٣٩ ٤٨٢ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ١٦٠ دولار، أو بنسبة ٠,٠٣ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذا يعكس الأثر المشترك للتخفيضات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وبند التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ١٨٤ ٢ دولار أو ٠,٦ في المائة و ٩٠٠ ٠٠٢ ١ دولار أو ٢,٤ في المائة على التوالي)، ويقابل ذلك جزئيا الزيادات المقترحة في إطار بند الأفراد المدنيين (٤٠٠ ٠٢٧ ٣ دولار أو ٣,٣ في المائة). وترد في البابين الثاني والرابع على التوالي من الميزانية المقترحة (A/72/776) معلوماتٌ مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليلٌ للفروق.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	*الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨* [أ]	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٢ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٣٤٨ ٠٤٧ ٩٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٨٤ ٩٠٠ ٢ دولار، أو بنسبة ٠,٦ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعزى الانخفاض في معظمه إلى: (أ) تخفيضات في أفراد القوة البحرية وعدد السفن وساعات طيران الطائرات العمودية؛ (ب) تطبيق عامل شغور نسبته ٣٠ في المائة مقارنة بالعامل المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ ٢٩،٩ في المائة. وسيعوض هذا الانخفاض جزئيا: (أ) انخفاض المبلغ المقدر للخصومات التي يتعين تطبيقها على المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات الغائبة أو غير العاملة، (ب) ارتفاع سداد تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي نتيجة للتغير في فئة معدل السداد بالنسبة للمعدات الرئيسية ذات الصلة بالتدابير الإلكترونية المضادة والزيادة في عامل العمل العدائي/التخلي القسري من ٣,١ في المائة إلى ٣,٧ في المائة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٨).

١٣ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتوزيعٍ لاحتياجات العمليات البحرية للوحدات، بما في ذلك تفاصيل عن الطائرتين العموديتين التابعتين للقوة البحرية اللتين تعملان بالاقتران مع السفينتين الرئيسيتين الخاصتين بهذه العمليات، وهو يرد في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام من أجل تغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٢٥٤	٢٥٤	-
الموظفون الفنيون الوطنيون	٥١	٤٨	(٣)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٨٥	٥٨٥	-
الوظائف المؤقتة[أ]			
الموظفون الدوليون	٢	٢	-
المجموع	**٨٩٢**	**٨٨٩**	**(٣)**

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٥ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٩٤ ٦٦٧ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٠٢٧ ٣ دولار أو بنسبة ٣,٣ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب: (أ) تطبيق جدول مرتبات منقح للموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ (ب) تطبيق معدلي شغور قدرهما ١٧ في المائة و ٦,٤ في المائة على التوالي في حساب تكاليف المرتبات للموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وهذه الزيادة في الاحتياجات سيقابلها جزئيا اقتراح إلغاء وظيفتي موظفين فنيين وطنيين وتحويل وظيفة واحدة لموظف فني وطني (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩).

معدلات الشغور

١٦ - يشمل الاقتراح معدلات الشغور المبينة في الفرع الثاني - دال من وثيقة الميزانية (A/72/776) وذلك على النحو التالي: ٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٧ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٦،٤ في المائة لموظفي الخدمات العامة الوطنيين. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمستويات شغل الوظائف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ (التي تمثل الأشهر التسعة الأولى من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨)، التي تبين أن متوسط معدلات الشغور للوظائف التي يشغلها موظفون دوليون وموظفون فنيون وطنيون بلغ ٥,١ في المائة و ٢٩,٤ في المائة على التوالي، في حين أن هذين المعدلين كانا يبلغان ٥,٥ في المائة و ٢٥,٥ في المائة على التوالي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر الفقرة ٦ أعلاه). **وتوصي اللجنة بتطبيق معدلي شغور قدرهما ٥,١ في المائة و ٢٥,٥ في المائة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ على الموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين، على التوالي. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية وفقا لذلك.**

١٧ - وفيما يتعلق بالوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، كان هناك ١١ وظيفة شاغرة منذ أكثر من سنتين، بواقع ٦ وظائف فنية وطنية و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة. ووفقا للمعلومات المقدمة، هناك ثماني وظائف في مراحل مختلفة من عملية التعيين؛ ووظيفة لموظف معاون للشؤون المدنية (موظف فني وطني) مقترح إلغاؤها؛ ووظيفة محلل معلومات (موظف فني وطني) مقترح تحويلها إلى الرتبة ف-٣؛ ووظيفة مساعد لشؤون الرفاه (موظف فني وطني) مقترح إعادة ندبها من مكتب نائب قائد القوة إلى مكتب نائب رئيس وحدة تقديم الخدمات ليعمل شاغلها موظفا إداريا مساعدا. **وتتوقع اللجنة أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.**

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

١٨ - يُقترح ما مجموعه ٨٨٩ من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، منها ٢٥٤ وظيفة دولية و ٦٣٣ وظيفة وطنية (٤٨ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٥٨٥ موظفيا وطنيا من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية مموّلتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويبين ملاك الموظفين المقترح انخفاضا صافيا قدره ثلاث وظائف ثابتة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، مقارنةً بالوظائف الثابتة والمؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (يُعرض في المرفق الثاني من هذا التقرير موجز للتغييرات المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩).

١٩ - وفيما يلي التغييرات المقترحة:

(أ) إلغاء ثلاث وظائف ثابتة توجد حاليا في قسم الشؤون المدنية كما يلي: وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (ف-٢) تُلغى وفق ما جرت التوصية به في إطار الاستعراض الاستراتيجي، وتُلغى أيضا وظيفة لموظف للشؤون المدنية (موظف فني وطني) ووظيفة لموظف معاون للشؤن المدنية (موظف فني وطني)، إذ تبيّن أن إعادة تشكيل قسم الشؤون المدنية سيكون كافياً لإنجاز المهام التي صدر بها تكليف على النحو الأمثل (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥ و ٤٦)؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة لمسؤول عن التطوير الوظيفي (ف-٣) لتصبح وظيفة موظف تدريب (ف-٤)، يعمل شاغلها رئيساً للمركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة؛ وينسجم هذا الاقتراح مع مستوى الإدارة المطلوب لإدارة قدرة تدريبية موسعة في إطار هيكل الدعم المتناسق (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥)؛

(ج) تحويل وظيفة محلل معلومات (موظف فني وطني) في مركز التحليل المشترك للبعثة إلى وظيفة برتبة ف-٣، بسبب تزايد عبء عمل المركز في السنوات الأخيرة. إضافةً إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن الوظيفة المذكورة ستنطوي على التعامل مع معلومات قد تكون حساسة، تستدعي مشاركة موظفين دوليين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)؛

(د) إعادة ندب ١٤ وظيفة (٣ مد-١ و ٣ ف-٥ و ١ ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وموظف فني وطني واحد و ٥ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وهو ما سيترتب في الغالب على الإنشاء المقترح لمكتب كبير الموظفين المدنيين وإعادة هيكلة عنصر دعم البعثة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن جميع الوظائف المعاد ندبها، سيتم الإعلان عنها بمجرّد أن يعاد تصنيفها عن طريق عملية الموارد البشرية. وإذا ما رُبط أي من هذه الوظائف، فسوف يُستدعى شاغلوها إلى تقديم طلبات شغل الوظائف المعاد ندبها والتنافس عليها ويُشجعون على ذلك، وفقا للأمر الإداري المتعلق بنظام تصنيف الوظائف (ST/AI/1998/9 و ST/AI/1998/9/Corr.1) (يرد في المرفق الثالث لهذا التقرير موجز لإعادة الندب المقترح)؛

(هـ) نقل ٥٠٢ من الوظائف، وهو ما سيترتب أيضا على الإنشاء المقترح لمكتب كبير الموظفين المدنيين وإعادة هيكلة عنصر دعم البعثة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتحويل المقترح لزيادة قدرة مركز التحليل المشترك للبعثة، فاللجنة الاستشارية لا ترى في المعلومات المقدمة إليها مبررا مقنعا لذلك، لأن المركز لديه أصلا ما مجموعه ١٠ من الوظائف الثابتة والمؤقتة، منها ٥ وظائف دولية من الفئة الفنية ووظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية. **وعليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح تحويل فئة وظيفة محلل معلومات لموظف فني وطني إلى الفئة الدولية برتبة ف-٣.**

٢١ - ويجسّد إعادة الندب المقترح لوظيفة كبير موظفي الشؤون المدنية (مد-١) كرئيس ديوان (مد-١) التوصية المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الرامي إلى تعزيز تكامل القوة وتنسيقها. وسيكون رئيس الديوان مسؤولا عن ضمان عمل البعثة المتكامل والمتّسق على نطاق جميع المجالات والعناصر والمواقع. وبحسب ما ذكره الأمين العام، فإن من شأن إعادة الندب المذكور أن يعزّز أيضا قدرة البعثة على الإلمام العام بالحالة، حيث إن شاغل الوظيفة سيتولى تنسيق أنشطة جمع وتحليل المعلومات التي يضطلع بها مركز العمليات المشترك ومركز التحليل المشترك للبعثة وقسم الأمن ومكتب نائب رئيس البعثة ومدير الشؤون

السياسية والمدنية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهيكل الحالي لملاك القوة من الموظفين المدنيين يشمل بالفعل ثلاثة من كبار الموظفين برتبة مد-٢ (وظيفة نائب قائد القوة وأخرى لنائب رئيس البعثة وثالثة لمدير دعم البعثة)، الذين يمكنهم في رأي اللجنة أداء دور النيابة عن رئيس البعثة/قائد القوة ومساعدته في ما يضطلع به من مهام التنسيق والتكامل. وتلاحظ اللجنة أيضا أن ملاك موظفي القوة المؤقتة هو في معظمه من الأفراد العسكريين، بمن فيهم نائب قائد القوة. إضافةً إلى ذلك، وبما أن التغيير المقترح هو إعادة ندب لوظيفة، بما يشمل تغيير مهام شاغلها، فإن اللجنة كانت تتوقع تبريرا مفصلا لهذا التغيير. **ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة ندب وظيفة كبير موظفي الشؤون المدنية (مد-١) كرئيس ديوان (مد-١).**

٢٢ - وفيما يتعلق بتنقلات الموظفين بين مقر البعثة في الناقورة ومكتب بيروت، يُقترح ما يلي: (أ) إعادة انتداب مستشار واحد لشرطة الأمم المتحدة (ف-٤) من مكتب مدير الشؤون السياسية والمدنية، بمكتب بيروت، إلى مكتب رئيس البعثة/قائد القوة في الناقورة كموظف شؤون سياسية (ف-٤)؛ و (ب) نقل موظف شؤون سياسية (ف-٤) من مكتب نائب رئيس البعثة ومدير الشؤون السياسية والمدنية إلى مكتب بيروت.

٢٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-٤) كان الغرض من إنشائها أصلاً هو دعم الترتيبات الأمنية بقيادة الشرطة التي من المقرر أن تُتخذ عقب انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية الغجر. وعلى الرغم من استمرار التواصل، فإن هذه الترتيبات الأمنية - المتوخى أن تشمل عنصرا للشرطة - لم تُكلل بالنجاح. ومنذئذ، أسهمت الوظيفة في خدمات الاتصال وإسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالحدود اللبنانية والوكالات الأمنية ومهامها. وكان الغرض من إعادة ندب الوظيفة هو تلبية الحاجة إلى وظيفة رئيس خلية الإبلاغ في مركز العمليات المشتركة في مقر القوة، والتي أُنشئت للوفاء بمزيد من الإبلاغ الذي دعا إليها مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٢٤ - والمتوخى من النقل المقترح لوظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٤) من مكتب رئيس البعثة ومدير الشؤون السياسية والمدنية، الواقع في الناقورة، إلى مكتب بيروت أن يتولى شاغلها أداء مهمة مماثلة/ذات صلة بنفس الرتبة ولكن في مكان آخر. ومن المتوقع أن يقدم شاغل الوظيفة الدعم إلى ما يلزم من أوجه الاتصال المنتظم مع ممثلي حكومة البلد المضيف فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في جنوب لبنان، وتقديم دعم مخصّص للجيش اللبناني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واستصدار الدعم من المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات المحدَّدة ذات الأولوية للجيش اللبناني بغية تنفيذ هذا القرار.

٢٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن عمليتَي النقل المقترحتين (إعادة ندب وظيفة واحدة ونقل واحد) لوظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة في مجال الشؤون السياسية برتبة ف-٤ بين مكتب بيروت ومقر القوة في الناقورة ليس لهما ما يبررهما تماما. **وعليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح إعادة انتداب مستشار شؤون شرطة الأمم المتحدة (ف-٤) وموظف الشؤون السياسية (ف-٤) من بيروت إلى الناقورة ونقل وظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٤) من الناقورة إلى بيروت.**

٢٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ١٦ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ أعلاه. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية تبعا لذلك.**

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الفرق
التكاليف التشغيلية	٢٠٠ ٧١٠ ٦٨[أ]	٤٠ ١٢٤ ٠٠٠	(٢٠٠ ٥٨٦ ٢٨)

(أ) شملت المخصصات الأصلية المعتمدة للتكاليف التشغيلية، بقيمة ٢٠٠ ٧١٠ ٦٨ دولار مبلغا قدره ٣٠٠ ٥٨٣ ٢٧ دولار مخصص للعمليات البحرية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ونُقل هذا الاحتياج من بند التكاليف التشغيلية إلى بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ولتشكيل أساس للمقارنة مع الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، خُصم مبلغ قدره ٣٠٠ ٥٨٣ ٢٧ دولار من الاحتياج المعتمد للتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ ليصبح بذلك الفرق بين الفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ مقتصرا على تخفيض بقيمة ٩٠٠ ٠٠٢ ١ دولار.

٢٧ - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٠٠٠ ١٢٤ ٤٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ٩٠٠ ٠٠٢ ١ دولار، أو بنسبة ٢,٤ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تخفيضات تندرج تحت بنود العمليات الجوية (٦٠٠ ١٣١ ١ دولار، أو ١٤،٤ في المائة)، والعمليات البحرية (٥٠٠ ١١٩ ١ دولار، أو ٩٣،٦ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٦٧١ دولار، أو ٩،٢ في المائة)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٤٠ دولار، أو ٦،٥ في المائة)، والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ١٠٤ دولار، أو ١٠،٧ في المائة). وهذا الانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئياً زيادة ضمن بند المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٣٣٠ ٢ دولار، أو ١٦,٨ في المائة).

المرافق والهياكل الأساسية

٢٨ - يشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تُعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) رصد مخصصات لشراء اللوازم الهندسية اللازمة لصيانة المباني العادية؛ (ب) شراء مواد استهلاكية لأماكن الإقامة لتحسين أحوال معيشية الأفراد العسكريين والحفاظ عليها، واستبدال أجهزة التهوية والتبريد التي أصبحت متدهورة؛ و (ج) شراء معدات السلامة من الحرائق ومعدات المراقبة والكشف التي تُستخدم في نقاط التفتيش الأمني في البوابات؛ و (د) رصد مخصصات لتشييد مرافق اغتسال متينة لتحل محل مبان جاهزة متدهورة، وخدمات التجديد والتعديل اللازمة لأعمال التجديد في مختلف أماكن عمل القوة ومعسكراتها ومواقعها؛ و (هـ) ارتفاع التكلفة المقدرة لوقود الديزل إلى ما يعادل ٠,٤٩٦ دولار للتر الواحد، مقارنةً بالسعر المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ٠,٤٣٠ دولار للتر الواحد؛ و (و) اقتناء سلال تدوير وحاويات جمع القمامة. وهذه الزيادة في الاحتياجات سيقابلها جزئياً ما يلي: (أ) استبدال عدد أقل من المولّدات والأدوات والمعدات الكهربائية؛ (ب) انخفاض الاحتياجات لقطع الغيار واللوازم (انظر A/72/776، الفقرة ١١١).

٢٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية موافاتها بمبررات كافية للفروق بين النفقات المتكبدة في الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ والاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن البنود التالية من الميزانية: اقتناء مرافق جاهزة وأماكن إقامة ومعدات تبريد؛ واقتناء معدات ولوازم السلامة والأمن؛ والقرطاسية واللوازم المكتبية؛ ومواد البناء ولوازم الدفاع الميداني؛ ومواد النظافة الصحية والتنظيف، ولكنها

لم تتوصل بهذه المبررات. **وتوصي اللجنة بتخفيض قدره ٦٠٠ ١١٥ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة، في مجموع الاحتياجات البالغ ٨٠٠ ٣١٢ ٢ دولار في إطار هذين البندين من بنود الميزانية.**

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣٠ - فيما يتعلق بالاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، طلبت اللجنة الاستشارية موافاتها بمبررات كافية للفروق بين النفقات المتكبدة في الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ والاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن البندين التاليَين من الميزانية: رسوم التدريب ولوازمه وخدماته؛ وتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، ولكنها لم تتوصل بتلك المبررات. **وتوصي اللجنة بتخفيض قدره ٦٠٠ ٦٤ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة، في مجموع الاحتياجات البالغ ٠٠٠ ٢٩٢ ١ دولار في إطار هذين البندين من بنود الميزانية.**

السفر في مهام رسمية

٣١ - يُقترح تخفيض اعتماد قدره ٠٠٠ ٨٦٩ دولار للسفر في مهام رسمية، يمثل نقصانا قدره ٠٠٠ ١٠٤ دولار، أو بنسبة ١٠,٧ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. **واستنادا إلى استعراض الرحلات المقترحة خلال هذه الفترة، تلاحظ اللجنة الاستشارية وجود بعض التناقضات في أساس التكلفة المستخدم لرحلات مماثلة. ولذلك توصي اللجنة بإجراء تخفيض قدره ٥٠٠ ٤٣ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة، في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية.**

٣٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالتكاليف التشغيلية، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أعلاه.**

مسائل أخرى

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٣٣ - يُقترح رصد مبلغ ٨٠٠ ٢٩٥ ١ دولار لتغطية تكاليف خدمات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان. وسيغطي المبلغ تكاليف الاستعانة بخدمات موظفين تعاقديين بواقع ثلاثة موظفين دوليين وستة وطنيين في إطار اتفاق مبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم وتمكين الأنشطة المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها القوة داخل منطقة عملياتها (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن القوة ستواصل في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الحفاظ من وحدتين على ستة من أفرقة التطهير من الألغام وفريقين من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة. وستشمل أنشطة إزالة الألغام اختراق حقول الألغام في إطار المشروع الثلاثي لوضع علامات على الخط الأزرق بهدف ضمان حرية الحركة لأفراد وحدات الأمم المتحدة وتصليح علامات الخط الأزرق. إضافةً إلى ذلك، ستقدم الدائرة التدريب لأفراد أفرقة إزالة الألغام التابعة للبلدان المساهمة بقوات وفريق المراقبين في لبنان، وستقدم الدعم لمبادرات توعية السكان المحليين بخطر الألغام.

٣٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند الاستفسار، أن أنشطة إزالة الألغام في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ من المتوقع أن تكفل إزالة الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة لإفساح المجال أمام وضع العلامات على الخط الأزرق في مواقع القوة في جميع أنحاء منطقة عملياتها، فضلا عن التوعية. **وتحيط**

اللجنة علما بما تبذله القوة وسائر كيانات الأمم المتحدة من جهود متواصلة فيما يتعلق بكشف الألغام وأنشطة إزالتها في جنوب لبنان.

استهلاك الوقود

٣٥ - يشير الأمين العام إلى أن القوة سوف تستهلك في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٢١،٢ مليون لتر من الوقود، منها استهلاك ١٦،٢ مليون لتر لإمداد ١٥٢ من المولّدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية في لبنان لا تزوّد الأماكن التي توجد فيها معسكرات القوة ومواقعها بالكهرباء. ولذلك تعتمد البعثة اعتمادا تاما على مولداتها الكهربائية لإمداد القوة بالطاقة دون انقطاع. وتمثل الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ السنة الثانية من برنامج القوة المرحلي الثلاثي السنوات الرامي إلى استبدال المولدات الكهربائية بتقنية ضخ الوقود الكهرمغنطيسية الجديدة التي تعمل بتكنولوجيا التحكم الحاسوبي. ومن المتوقع تحقيق وفورات في التكاليف قدرها ٠٤٦ ٨٠ دولارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إضافةً إلى ذلك، تجري القوة حاليا استعراضا لجميع المولدات المملوكة للوحدات لتحديد مدى احتمالات تحقيق مزيد من الكفاءة في استهلاك الوقود. **وتشجع اللجنة البعثة على مواصلة جهودها المبذولة لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.**

خامسا - استنتاج

٣٦ - ترد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/630). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٧٠٠ ٩٩٧ ٧ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٠٠٠ ٥٣١ ٤ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.**

٣٧ - وترد في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/776) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. **واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بما قدره ٩٠٠ ٩٣٢ ١ دولار، أي تخفيضها من مبلغ ٦٠٠ ٨٣٩ ٤٨٢ دولار إلى ٧٠٠ ٩٠٦ ٤٨٠ دولار. وعليه، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعيةُ العامة مبلغَ ٧٠٠ ٩٠٦ ٤٨٠ دولار للإنفاق على القوة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/630)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/776)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧(A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/71/836/Add.5 و A/71/836/Add.5/Corr.1)
- قرار الجمعية العامة ٧١/٢٩٨
- قرارا مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧)

المرفق الأول

توزيع للاحتياجات المتعلقة بالعمليات البحرية للوحدات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

الجدول ١

العمليات البحرية للوحدات، الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

نوع السفينة	*عدد السفن*	*تكلفة السفن*	*عدد ساعات الطيران*	*تكلفة كل ساعة طيران*	*تكاليف ساعات الطيران*	*مجموع التكاليف*
طرادة بطائرات هليكوبتر[أ]	٢	٩ ١٥٢ ٠٠٠	٣٠٠	١ ٩٠٠	٥٧٠ ٠٠٠	٩ ٧٢٢ ٠٠٠
طرادة	٤	١٥ ٧٦٩ ٨٤٠	–	–	–	١٥ ٧٦٩ ٨٤٠
المجموع	**٦**	**٢٤ ٩٢١ ٨٤٠**	**٣٠٠**		**٥٧٠ ٠٠٠**	**٢٥ ٤٩١ ٨٤٠**

(أ) تضم طائرتي هليكوبتر تابعتين للقوة البحرية تعملان مع السفينة الأم.

الجدول ٢

العمليات البحرية للوحدات، الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

نوع السفينة	*عدد السفن*	*تكلفة السفن*	*عدد ساعات الطيران*	*تكلفة كل ساعة طيران*	*تكاليف ساعات الطيران*	*مجموع التكاليف*
طرادة بطائرات هليكوبتر[أ]	٢	٩ ١٥٢ ٠٠٠	٦٥٧	١ ٩٠٠	١ ٢٤٨ ٣٠٠	١٠ ٤٠٠ ٣٠٠
الطرادات	٣	١٢ ١٧٧ ١٠٢	–	–	–	١٢ ١٧٧ ١٠٢
زورق دورية سريعة	١	٢ ٦٦٩ ٧٣١	–	–	–	٢ ٦٦٩ ٧٣١
سفينة خفر السواحل	١	٢ ٣٣٦ ٢١٠	–	–	–	٢ ٣٣٦ ٢١٠
المجموع	**٧**	**٢٦ ٣٣٥ ٠٤٣**	**٦٥٧**		**١ ٢٤٨ ٣٠٠**	**٢٧ ٥٨٣ ٣٤٣**

(أ) تضم طائرتي هليكوبتر تابعتين للقوة البحرية تعملان مع السفينة الأم.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩

مجموع صافي التغيّر: −٣	
الموظفون الدوليون	−
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	−٣
الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة	−
المجموع	**−٣**

	الوظائف الثابتة	*الوظائف المؤقتة*	*المجموع*
إنشاء	−	−	−
إلغاء	−٣	−	−٣
نقل[أ]	٥٠٢	−	٥٠٢
	−	−	
إعادة ندب	−١٤	−	١٤
	−	−	
إعادة تصنيف	١	−	١
		−	
تحويل	١	−	١
		−	
المجموع	**−٣**	**−**	**−٣**

(أ) يشمل نقل ٤٢٤ وظيفة ثابتة، فيما يتعلق بنقل ١٦ من الوحدات/الأقسام/المكاتب، ونقل ٧٨ من فرادى الوظائف الثابتة.

المرفق الثالث

الوظائف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقترحة إعادة ندبها، الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩

العدد	*الرتبة*	*المناصب/المهام الحالية*	*المناصب/المهام المقترحة*	*الحالة*
١ -	مد-١	رئيس موظفي الشؤون المدنية	رئيس الديوان	غير مشغولة
٢ -	مد-١	رئيس خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية/تقديم الخدمات	رئيس العمليات وإدارة الموارد	غير مشغولة
٣ -	مد-١	نائب مدير دعم البعثة	رئيس إدارة تقديم الخدمات	مشغولة مؤقتا عن طريق إعلان عن وظيفة مؤقتة
٤ -	ف-٥	كبير موظفي المشتريات	رئيس قسم التكنولوجيا الميدانية	مشغولة مؤقتا عن طريق إعلان عن وظيفة مؤقتة
٥ -	ف-٥	نائب رئيس خدمات الدعم المتكامل	مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات	مشغولة
٦ -	ف-٥	رئيس قسم الحركة	رئيس قسم دعم المعيشة	مشغولة
٧ -	ف-٤	مستشار لشرطة الأمم المتحدة	موظف للشؤون السياسية	مشغولة (المغادرة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨)
٨ -	الخدمة الميدانية	موظف لشؤون السفر	موظف إداري	شاغرة
٩ -	موظف وطني من الفئة الفنية	مساعد لشؤون الرفاه	موظف إداري مساعد	شاغرة
١٠ -	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	مساعد لإدارة العقود	مساعد لشؤون إدارة المرافق	مشغولة
١١ -	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	مساعد فريق	مساعد لشؤون إدارة المرافق	مشغولة
١٢ -	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	مساعد لغوي	مساعد لشؤون إدارة المرافق	مشغولة
١٣ -	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	سائق	مساعد لشؤون إدارة المرافق	مشغولة
١٤ -	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	مساعد لشؤون الجرد والإمدادات	مساعد لشؤون إدارة المرافق	مشغولة